المحور الثاني: التجارة الدولية والتخصص الدولي

أولا: مفهوم التجارة الدولية

تعرف التجارة الخارجية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي.[1]

أما التجارة الدولية فتعرف بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود والايدي العاملة.[2]

وتعرف أيضا التجارة الدولية بشكل عام على أنها" :أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[3]

ان التجارة الدولية هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[4] وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة، سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها.

وبصفة عامة يمكن القول أن مصطلح التجارة الدولية يخضع لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها وعموما يمكن التفرقة بين[5] :

1. **المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية** والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وعادة يطلق عليها **التجارة الخارجية**.
2. **المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية** والذي يضم كلا من:

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة –السلعية-؛
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة –الخدمات-؛
- ✓ الهجرة الدولية؛
- ✓ الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

إذن التجارة الدولية هي" :عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواءًا في صورة سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة."

ثانيا:التجارة الدولية والتخصص الدولي

يلاحظ على المستوى العالمي أن جميع دول العالم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن لأن ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية

---

[1]-محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص9.

[2]-نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة التجمع العربي، الاردن، 2008، ص9.

[3]-عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص90.

[4]-حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000 ، ص.13

[5]-سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، ط2، ج2، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، مصر، 1994، ص36.

والاجتماعية لا تسمح بذلك ، وعلى أي حال فإن اتجاه أي دولة إلى إتباع هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما نحتاجه وإنما يتطلب الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تسمح ظروفها الاقتصادية والجغرافية بإنتاجها ثم تبادلها بسلع وخدمات أخرى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة أعلى لذا يكون من الأفضل لها استيرادها من الخارج ، ومن هنا تظهر أهمية التخصص الدولي باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية أي أن هذه الأخيرة سبب ونتيجة في آن واحد لقيام التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي،إذن فقيام التجارة الدولية راجع بالأساس إلى وجود تباين في مجموعة من العوامل بين الدول و لعلى أهمها[1]:

1. **المناخ والظروف والموارد الطبيعية:**

قد يؤدي المناخ والظروف الطبيعية السائدة في بلد ما إلى أن يتخصص في إنتاج أنواع معينة من الزراعات التي تتلاءم مع تربته، أو مناخه ودرجات الحرارة أو متوسط كميات المياه.وبالتالي فالظروف المناخية تلعب دورا في قيام التجارة الخارجية والمبادلات الدولية، فكما نعلم أن هناك بلدان تتسم بالمناخ البارد وأخرى بالمناخ الحار و أخرى استوائية، فهذا التنوع في المناخ يؤثر على طبيعة النشاط ونمط الإنتاج وأنواع المنتجات في كل منطقة مناخية، فمثلا لا يمكن إنتاج القطن في المناطق الباردة، وعلى العكس من ذلك هنالك منتجات لا يمكن إنتاجها إلا في المناطق الباردة، ومن ثم فعند إنتاج القطن في مصر تكون لدينا وفرة منه في الوقت الذي يكون فيه نادرا ببريطانيا، فتقوم بريطانيا أو فرنسا بشراء القطن المصري في مقابل قيام مصر بشراء منتجات تلك البلدان من اللحوم مثلا ، وبالتالي قيام التجارة الدولية[2]

ورغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي ، إلا أن دوره يضعف تدريجيا نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي،حيث أصبح بالإمكان القيام بتغييرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية والزجاجية ، فضلا عن ذلك فقد استغنت بلدان عديدة عن بعض المنتجات الزراعية بمنتجات صناعية بديلة، فعلى سبيل المثال يحل المطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي والألياف والخيوط الصناعية محل الكثير من منتجات الصوف والقطن والحرير... و غيرها .

وتختلف دول العالم اختلافا كبيرا في ما بينها في حيازتها للموارد الطبيعية كالنفط في بلدان معينة أو الفحم والحديد والنحاس وغير ذلك من خامات في بلدان أخري، و من ثم تزداد أهمية هذه الدول بإعتبارها منتجة لهذه المواد الأولية.

2. **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:**

لا يتحدد تخصص البلد المعني على أساس مواردها الطبيعية فحسب بل وكذلك على أساس المعروض من اليد العاملة (الموارد البشرية وطبيعة رأس المال البشري) وتوافر رأس المال في هذا البلد، فبعض الدول قد توجد فيها وفرة في اليد العاملة غير الماهرة (كالعديد من البلدان النامية)، في حين لا تتوفر لديها الكميات الكافية من رؤوس الأموال اللازمة للصناعة، في مثل هذه الحالة قد تتجه هذه البلدان إلى الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية والتي لا تتطلب مهارات فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة كصناعات النسيج والمواد الغذائية والصناعات الزراعية وما شابه ذلك وعلى العكس قد يقل عرض العمل في بعض الدول الصناعية الكبرى وعندئذ تتجه تلك الدول إلى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية في حال توفرت لديها مقومات مثل هذه الصناعات من رأس مال ومعرفة وخبرات...و غيرها .

---

[1]- عبد الرحمان روابح،مرجع سابق،ص ص 94-96

[2]-رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط2 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010 ، ص29

3. **تكاليف النقل:**

إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى إتساع سوق هذه السلعة لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى سعر السلعة، وعلى ذلك فالدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ تتوافر لها إمكانية توسيع حجم تجارتها الخارجية بالمقارنة بدولة أخرى تتماثل معها في كل الظروف فيما عدا ميزة توطين الصناعة بالقرب من الموانئ والسواحل نظرا لأن تكاليف النقل البحري أقل من النقل الجوي أو البري ، **الأمر الذي يخفض من تكاليف نقل السلعة ومن سعرها على المستوى الدولي وهذا يعني أن ميزة انخفاض تكاليف النقل** تحقق أفضلية نسبية للدولة في إنتاج وتبادل هذه السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق الدولية .

4. **تو افر التكنولوجيا الحديثة:**

والمقصود بذلك هو أن الدولة التي يتوافر لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة (الاختراع والابتكار) تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية غالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي ومثل هذه السلع بالطبع لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل في فترة ظهورها ومن ثم فتقبل على اقتنائها فالعتاد والآلات والسلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا الحديثة في كل من أمريكا وبريطانيا وألمانيا وروسيا وفرنسا... و غيرها تشكل عماد تجارتها الدولية.

5. **الاختلاف في الأسعار**

إن الأساس الجوهري لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في اختلاف الأسعار بين السلع المنتجة محليا وتلك المستوردة من الخارج، فالمستهلك يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق لكي يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته من دخله المحدود، وبالتالي فهو يفضل السلع ذات السعر المنخفض سواءًا كانت منتجة محليا أم مستوردة من الخارج وفي المقابل فإن المنتج يرغب في بيع سلع بأعلى الأسعار سواءًا في الداخل أو في الخارج.

إن الفرق بين ثمن سلعة ما في بلد التصدير وبين ثمنها في بلد الاستيراد سيؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينهما إلا أن وجود نفقات النقل والرسوم الجمركية أو تفاوت أسعار الصرف كل ذلك سيؤدي إلى تغيير فروق الأسعار بين البلدين مما قد يؤثر على حجم التبادل الدولي .

من كل ما تقدم يتبين لنا أن التخصص هو أساس قيام التجارة الدولية ، ولكن ينبغي ألا يتم تناول مسألة التخصص والعوامل المؤثرة فيه بصورة جامدة فإذا ما توفرت الأرض الخصبة والمناخ الملائم في بلد ما، فإن ذلك لا يعني أنه حكم على هذا البد أن يبقى إلى الأبد مجرد مصدر للمنتجات الزراعية وحدها، إذا يمكن بفضل إتباع سياسات اقتصادية معينة الانتقال إلى اعتماد صناعات محددة كذلك النقص في رؤوس الأموال لا يعني الحكم على البلد المعني بألا يلجأ أبدا إلى إنتاج سلع وذات كثافة رأسمالية ، فاللجوء إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لها هو أحد الوسائل لسد النقص والأمر نفسه ينطبق على عوامل الإنتاج الأخرى من يد عاملة وخبرات ومعارف وما شابه ذلك.

ثالثا: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي[1]:

- الإستغلال الأمثل للموارد :إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل أقل كفاءة مما لو إستخدمتها في إنتاج سلعة معينة تتخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى؛[2]
- الهجرة الدولية، أي إنتقال عنصر العمل بين دول العالم المختلفة؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال،أي إنتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة[3]
- توفر التجارة الخارجية درجة منافسة أكبر بين المنتجين، وبو ما يمكن أن يسيم في إنخفاض الإحتكار في توفير السلع سواءا لمنتجين أو المستهلكين، كما أن زيادة درجة المنافسة تقود إلى ضرورة العمل على توفير السلعة بتكلفة أدنى ونوعية أفضل، وسعر أقل.[4]
- تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما يخص الاستهلاك والاستثمار
- ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية. حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية إستعابه ، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري.
- تحقيق المكاسب على اساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل.
- نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.
- الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

---

[1]- فراس الأشقر،**مقدمة في التجارة الدولية**،محاضرات موجهة لطلبة سنة ثالثة تجارة دولية، جامعة حمادة، سورية، 2017 ، ص5.

[2]-نداء محمد الصوص ، مرجع سابق، ص11.

[3]-سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية : قضايا معاصرة في التجارة الدولية**،ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص33.

[4]-فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص152.